وتكريس الاحتلال. وفي الختام، ناشدت البيانات الرأي العام العالمي، شجب ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية، المنافية لأبسط مبادىء حقوق الانسان، في عمليات الاعتقال والابعاد الجماعي، وطالبتها بالعمل على إيقافها والافراج عن المعتقلين السياسيين والكف عن التدخل بالشؤون الداخلية للمؤسسات الوطنية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، أعلن السجناء الأمنيون العرب، يوم ١٩٨١/٧/٢٢، الاضراب في عدد من السجون الاسرائيلية والمعتقلات في المناطق المحتلة ليوم واحد، بمناسبة مرور سنة على إضراب مساجين سجن نفحة. وأراد السجناء بإضرابهم هذا، التذكير بالسجينين اللذين توفيا بعد أن أطعما بواسطة الحقن بأمر من سلطات المعتقل. كما أعلنت عائلات السجناء العرب إضراب جلوس لعدة ساعات أمام مكتب الصليب الأحمر الدولي في القدس الشرقية (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و١٩٨١/٧/٢٣، ص ٢٤). كما اعتصمت العشرات من أمهات المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، سوية مع ممثلي المؤسسات والهيئات الوطنية في مدينة البيرة، يوم ١٩٨١/٧/١، في مبنى الهلال الأحمر بالمدينة، احتجاجاً على استمرار اعتقال المواطن الفلسطيني علي الجمال، اعتقالاً إدارياً، منذ سبع سنوات، بالرغم من عدم ثبوت اية تهمة ضده، ودون تقديمه للمحاكمة.

وفي النهاية، وجه المعتصمون مذكرات إلى الصليب الأحمر الدولي وهيئة الأمم المتحدة ناشدوهما فيها بالتدخل الفوري لإنقاذ حياة المعتقل الاداري علي الجمال وإنقاذ حياة كافة المعتقلين الفلسطينيين الذين يواجهون خطراً محدقاً بسبب الأوضاع السيئة التي تتسم بها السجون الاسرائيلية (**وفا**، ١٩٨١/٥/٢).

وفي الانجاه نفسه، شرح المعتقلون الفلسطينيون في سجن بئر السبع للمحامية فيليتسيا لانغر، أثناء زيارتها لهم في ١٩٨١/٧/١٦، الأحداث التي واجهوها يوم ١٩٨١/٧/٦، حيث ان إدارة السجن حاولت، في التاريخ المذكور، نقل المعتقل عبد الله طالب إلى مستشفى الرملة بدعوى علاجه. ولدى رفضه، حاول السجانون إرغامه؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل المعتقلين الفلسطينيين الآخرين لإنقاذه. لكن السجانين هرعوا بأعداد كبيرة إلى المكان وقاموا بإخراج المعتقلين من غرفتهم وأخذوا بضربهم؛ الأمر الذي أدى إلى جرح العديد منهم (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢٢).

الاستيطان ومصادرة الأراضي: مع تولي الليكود سدة الحكم في أيار (مايو) ١٩٧٧، اتخذ الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية زخماً جديداً ومكملاً للخريطة الاستيطانية التي وضعتها حكومات المعراخ في السابق. فطرحت الحكومة الجديدة، بزعامة مناحيم بيغن، مخططات ومشاريع استيطانية عديدة، عكست معظمها وجهة نظر الليكود تجاه الضفة الغربية وباقي المناطق المحتلة. وهذه الخطط التي وجهت مسار الاستيطان منذ ١٩٧٧ وحتى الآن، اقترحها ثلاثة من أبرز مهندسي الاستيطان في عهد الليكود: اريئيل شارون، وعيزر وايزمن، ومتتياهو دروبلس، وكانت العمليات الاستيطانية خلال تلك الفترة، ترجمة أمينة لها.

وفي هدا الاطار، أشار تقرير صدر في الأمم المتحدة، يوم ١٩٨١/٧/٧، ونسب إلى متتياهو دروبلس، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، إلى أنه ينبغي الاسراع بالاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، لمنع احتمال قيام دولة فلسطينية هناك. وقال التقرير: «يجب أن لا يكون هناك، حتى ظل للشك، حول نيتنا بالاحتفاظ بالضفة والقطاع إلى الأبد، وإلا فإن السكان اليهود ربما أدخلوا في حالة من القلق المتزايد». وأضاف: «ان الاستيطان اليهودي الاستراتيجي على تلال الضفة الغربية. يشكل حاجزاً لصد الهجوم العربي، إلى أن تتم تعبئة القوات وتجهيزها للقتال». وشدد التقرير على أن اقتراح الحكم الذاتي لن ينطبق على الضفة والقطاع فقط بل على السكان العرب هناك أيضاً، وأعلن «أن الحقائق يجب أن تقام على الأرض» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٨).

ومن جهة أخرى، دعت المنظمة الصهيونية العالمية إسرائيل لاتباع سياسة استراتيجية في